الأمم المتحدة S/2012/195

مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من الورقة المفاهيمية التي أعدت من أجل المناقشة العامة المقرر أن يجريها مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عن موضوع ”تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة“ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوزان إ. **رايس**

120412 110412 12-28564 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة

ستدعو الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة مسألة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء على تأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة للمواد والسلع، فضلا عن البشر. وقد تصدى المجلس مرارا للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي تطرحها هذه التدفقات عبر الحدود غير المؤمَّنة، بما يشمل المخدرات، والأسلحة التقليدية، والتهريب الخاضع لجزاءات، والإرهابيين وأموالهم، والمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، والمعادن المؤججة للنزاع، والأشخاص المتجر بهم. وفي العديد من البيانات الرئاسية والقرارات، حدد المجلس الطريقة التي يمكن بها لعمليات النقل هذه أن تؤدي إلى تفاقم الانتشار النووي والإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة التقليدية وغير ذلك من عوامل زعزعة الاستقرار. وفي هذه البيانات الرئاسية والقرارات، بما في ذلك العديد منها التي صدرت في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقوم المجلس بتشجيع الدول على اتخاذ طائفة من الإجراءات أو بمطالبتها بذلك لكي تدافع عن حدودها ضد هذه الأخطار التي كثيرا ما تكون مترابطة.

وتقر الدول الأعضاء بأن تعزيز أمن الحدود مطلوب للتصدي بفعالية للتدفقات غير المشروعة التي تقوض سيادة الدول. ولكي تحمي الدول نفسها من هذه الأخطار الخارجية وتفي بالتزاماتها الدولية، فإنها كثيرا ما تطلب المساعدة الدولية لمساعدتها على رصد حدودها ومراقبتها وتأمينها. وتهدف هذه المساعدة إلى وضع نظم فعالة للجمارك والهجرة، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون الاستخباراتي، ووضع الأطر الإدارية والتشريعية اللازمة. ويجري بالفعل بذل جهود هائلة ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف لمساعدة الدول على بناء هذه القدرات البالغة الأهمية.

بيد أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي يولى لضرورة تحسين أمن الحدود، لم يتبع مجلس الأمن قط نهجا شاملا للنظر في الكيفية التي يمكن بها لهياكل الأمم المتحدة أن تساعد بأقصى قدر من الفعالية الدول على تأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة. وفي الوقت الذي يقر فيه المجلس بأن الاتجار غير المشروع يتسم بصفات تنفرد بها مواد معيَّنة أو أناس معينون، فإن النظر إلى التدفقات غير المشروعة نظرة شاملة – بدلا من الاقتصار على نهج تجزيئي يركز على التهريب فيما يتعلق بمواد محددة – قد يساعد المجلس على فهم

التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فهما كاملا وضرورة وضع استراتيجيات أكثر فعالية للأمم المتحدة للتصدي لتلك التحديات.

استجابة الأمم المتحدة

يقوم عدد من هياكل الأمم المتحدة بالفعل، بما فيها الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات والأفرقة والمجموعات التابعة لها (انظر الضميمة) بمساعدة الدول على تأمين حدودها. ويقع بعض هذه الهيئات مباشرة ضمن اختصاص مجلس الأمن، بما فيها فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وأفرقة الخبراء في مجال الجزاءات المكلفة بمساعدة الدول على فهم وتنفيذ التزاماتها بوقف التدفقات غير المشروعة لمواد معينة. وتضطلع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة بدور، إما باعتبارها أجزاء أساسية من مهمتها أو باعتبارها جزءا من المهام الأوسع نطاقا لبناء السلام أو غيرها من المهام التي يُضطلع بها بعد انتهاء النزاع. وعادة ما تقوم هذه الهياكل المختلفة التابعة للأمم المتحدة بالتركيز بشكل ضيق على تأمين الحدود ضد تهديدات محددة. فعلى سبيل المثال، توجد هيئات منفصلة تابعة للأمم المتحدة لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع الانتشار، وعلى مكافحة الاتجار بالمخدرات ومحاربة الجريمة المنظمة (المديرية التنفيذية، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على التوالي).

وبالرغم من أن هذه الهيئات التابعة للأمم المتحدة تتناول المشكلة من زوايا مختلفة، فإنها تضطلع في كثير من الأحيان بمهام متشابهة للغاية. فكثيرا ما تقوم هذه الهيئات مثلا بتقييم مؤسسات حكومية وبإسداء المشورة التقنية وبالتوفيق بين الجهات المانحة والاحتياجات من المساعدة. كما أنها تركز على المجموعة ذاتها من القدرات فيما يتعلق بأمن الحدود. وبالرغم من وجود تداخل وتشابه جلي بين هذه المهام، لم تبذل أي جهود شاملة لتقييم مدى إمكانية تجميع أو تبسيط أو ترشيد الكوكبة الحالية من هياكل الأمم المتحدة، التي نمت على نحو مرتجل على مدى عدة سنوات، وذلك بهدف تحسين كل من الفعالية والكفاءة.

الدورة المواضيعية لمجلس الأمن في نيسان/أبريل

للمساعدة على تحديد إطارٍ لمناقشة مجلس الأمن في نيسان/أبريل، سيقدم الأمين العام، ربما بمشاركة مسؤولين آخرين في الأمانة العامة، إحاطة تبيِّن هياكل الأمم المتحدة التي تعمل حاليا على مساعدة الدول على تأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة. ثم ستوجه دعوة إلى أعضاء المجلس لمناقشة تحديات بناء قدرات الدول في مجال أمن الحدود، فضلا عن

الأدوار التنفيذية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في هذا الميدان وسبل تعزيز تلك الأدوار. وسيعقد الاجتماع على مستوى الممثلين الدائمين. وقد يود أعضاء المجلس، بشكل خاص، تناول النقاط التالية في بياناتهم:

- تحديات بعينها تواجهها الدول الأعضاء لدى تأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة
- الآراء المتعلقة بقدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مساعدة الدول على تحسين قدرتها في مجال مراقبة الحدود في ضوء هذه التدفقات، بما في ذلك المجالات التي تستلزم إيلاء مزيد من الاهتمام وتخصيص مزيد من الموارد
- تجارب البلدان التي تتعاون مع هذه المنظمات فيما يخص تعزيز قدرة الدول على تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة
- المجالات التي قد يكون فيها لدى بعض الدول قدرة خاصة على مساعدة دول أخرى على تحسين مستوى أمن الحدود والمرافئ

وفي إطار متابعة هذه المناقشة، نقترح أن يطلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تعد في غضون ستة أشهر تقييما تشخيصيا لمختلف هذه الهياكل التابعة للأمم المتحدة ومدى تلبيتها في الواقع لاحتياجات الدول في مجال بناء القدرات. ومن شأن هذا التقييم أن يجري مسحا للأنشطة الحالية التي تقوم بها هذه الهياكل وتقييما لمدى جودة تنسيقها فيما بينها، وأن يقف على مواضع الثغرات أو مجالات الازدواجية.

وسيطلب مجلس الأمن أيضا إلى الأمانة العامة أن تضع خيارات وتوصيات لتبسيط وتحسين قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول على التصدي للتدفقات غير المشروعة. وبينما تدرك الأمانة العامة أن التصدي لتهديدات بعينها قد يستلزم أحيانا استراتيجيات وآليات مميزة، فإنه ينبغي لها أن تحدد فرص تحقيق وفورات الحجم وزيادات في الفعالية باتباع نَهْج أوسع وأشمل لتحسين قدرة الدول على حماية حدودها ضد التدفقات غير المشروعة. ونتوقع أن تساعد هذه التوصيات على توجيه المجلس فيما يضطلع به من إجراءات متابعة في المجالات الخاضعة لسلطة المجلس.

الناتج: بيان رئاسي

سيقوم مجلس الأمن، أثناء انعقاد دورته، باعتماد بيان رئاسي يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة الدول على تأمين حدودها، وتشجيع زيادة التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة في هذا الميدان، كما سيطلب إلى الأمانة العامة أن تعد التقييم التشخيصي والخيارات المشار إليها أعلاه.

الضميمة

القائمة التوضيحية لهياكل الأمم المتحدة والهياكل ذات الصلة بالأمم المتحدة التي تساعد الدول على تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- منظمة الطيران المدني الدولي
- المنظمة البحرية الدولية
- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
- اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء التابع لها
- أجهزة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب:
  - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
  - فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
- البعثات الميدانية للأمم المتحدة/إدارة عمليات حفظ السلام
- أفرقة خبراء الأمم المتحدة في مجال الجزاءات/إدارة الشؤون السياسية
- الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، بما فيها لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ ولجان الجزاءات ذات الصلة
- معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة
- منظمة الجمارك العالمية